

رئيس مكتب الإحصاء يعترف: كان هناك فوضى في الأرقام التي تصدر عن المكتب نسعى لمعرفة أعداد المهاجرين وخصائصهم من حيث القوة العاملة والعمر والجنس

لا يوجد معلومات دقيقة عن أعداد المهاجرين حتى الآن



محمد منار حميجو

كشف رئيس المكتب المركزي للإحصاء عدنان حميدان أنه يتم العمل حالياً على إعداد مذكرة تفاهم بين المكتب ووزارتي الخارجية والدخالية وذلك بالتعاون والتنسيق لإحصاء أعداد المهاجرين السوريين في الخارج، مشيراً إلى دور البعثات الدبلوماسية في هذا الموضوع، مضيفاً: تواصلنا مع وزارة الخارجية وأبدنا استعداداتنا لتقديم كل التسهيلات التي تبسط القيام في هذا الموضوع. وفي تصريح له لـ«الوطن»، بين حميدان أن وزارة الداخلية أيضاً معنية في موضوع إحصاء أعداد المهاجرين باعتبار أنها المعنية في رصد حركة السكان المسافرين والقادمين إلى سورية عبر إدارة الهجرة والجوازات، إضافة إلى دور الأحوال المدنية.

وبين حميدان أنه ليس المهم فقط إحصاء أعداد المهاجرين بل المهم معرفة صفات وخصائص المسافرين من ناحية العمر أو القوة العاملة أو من حيث الجنس من الذكور والإناث، مؤكداً أنه لا يوجد معلومات دقيقة عن الهجرة حتى الآن من المنظور السكاني والديمقراطي.

وأضاف: وبالتالي نحاول بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في صورة مباشرة لتشكيل قاعدة عن المهاجرين بحيث يتبين بشكل واضح تركيبة السكان باعتبار أن المهم حالياً هو الوصول إلى موضوع الهجرة بصورة مصفوفة عن الحالة السكانية التي يتم حالياً معالجتها.

وبين أنه يوضع معلومات دقيقة عن أعداد المهاجرين فإنه يتم بذلك معرفة هجرة العمالة وأعمار العمالة التي هاجرت، ومن هذا المنطلق فإنه يتم تصنيف ذلك

عندما يكون هناك معلومات دقيقة عن أعداد المهاجرين، مشيراً إلى أنه كان هناك تقصير كبير في هذا الموضوع وكان يجب أن يكون هناك مبادرة منذ فترة في هذا الصدد.

وأضاف: نسعى إلى العمل على توافر البيانات في موضوع الهجرة تكون ذات جودة وبمستوى دقة عالية، معرباً عن أمله بأن يكون هناك توفيق في هذا الموضوع للوصول إلى البيانات الدقيقة. وبين أن العمل الإحصائي بشكل عام لا يخلو من الخطأ

باعتبار أنه احتمال، وأن هذا الاحتمال لا يمكن أن يتحقق بنسب متفاوتة، إلا أنه لا يمكن أن يتحقق بنسبة ١٠٠ بالمائة. وتضمن التعاون مع المكتب ودعمه لإصدار بيانات إحصائية، وأنه من المتوقع أن يصدر خلال ٢٠ يوماً، مشيراً إلى أن هذا الكتاب عبارة عن جهد أشخاص المكتب والذي سوف يصدر بصورة رسمية عن رئيس مجلس الوزراء.

ضبط العديد من حالات التزوير لوكالات وإجازات سوق وأختام مقلدة

رئيس فرع مرور الحسكة لـ«الوطن»: إعادة أكثر من ١٥٠ سيارة مسروقة إلى أصحابها

إلحسكة - دحام السلطان

على الرغم من ضيق حجم المساحة الجغرافية في محافظة الحسكة المقفلة الأوصال، بوجود الاحتلال المزودج «الأمريكي والتركي» قام كل منهما باقتطاع أجزاء واسعة من أراضيها، إلا أن عمل الوحدات الشرطية المعنية بالمركبات يتواصل ضمن نطاق مساحة عملها وقبائرها بإدائها واجباها ودورها على أفضل وجه وحرصها على الحفاظ على الملكية الخاصة للمركبات العائدة للمواطن في مكان وجود الدولة السورية بالحفاظ، نتيجة لزيادة وتواصل حالات السرقة والخطف المستمر للمركبات والأليات الخاصة خلال فترة الحرب الراهنة على البلاد.

وأكد رئيس فرع مرور الحسكة العميد بشير أماتة أن دوريات فرع مرور الحسكة تمكنت منذ بداية العام الماضي وإلى الآن من ضبط سرقة أكثر من ١٥٠ سيارة مسروقة ومذاع البراهنة عنها، وتم تسليم معظمها إلى مالكيها الأناسيين، مضيفاً: إن هناك أربع سيارات وأربع دراجات آلية محتجزة لدى فرع المرور الآن، إلى حين فك احتباسها حسب الطرق القانونية المعمول وتسليمها للمالك أو الوكيل القانوني، وضبط الفاعلين



ضبط سيارات مزورة وغير نظامية

مزورة لدى مديرية النقل بالحسكة، تم على إثرها حجز المركبات وتوقيف المواطنين فيها، إضافة إلى كشف تزوير براءات ذمة ورخص سير مركبة. وتقديم للقضاء المختص. وأكد أماتة في حديث خاص لـ«الوطن» أنه من خلال عمليات البحث والمتابعة تم الكشف على عدة معاملات نقل ملكية

و«مقتولة» بهيكل سيارة أخرى مذاع البحث عنها، وتم حجز وتوقيف الفاعلين المتورطين فيها. وأشار رئيس فرع المرور إلى أن عمليات المتابعة أيضاً تمكنت من كشف تزوير وكالة كاتب عدل وكشف نقل ملكية بقرار قضائي مزور، وكشف تزوير وكالة رقابة محامين، وتم توقيف المتورطين فيها وإعادة الأوراق إلى المحامي العام بالحسكة مع الوكالة المزورة وفتح تحقيق بحق المتورطين من قبل القضاء المختص، لافتاً إلى أنه تم كشف تزوير إجازات سوق وكشف اطلاع على إجازة مزورة بأختام مقلدة، إضافة إلى انتحال شخصية وهوية للغير بقصد الحصول على إجازة سوق.

وأوضح أنه منذ بداية العام الجاري لم يسجل إلا ضبط حادث سير واحد، نتيجة للعمل المستمر والمتابعة الدائمة لدوريات فرع المرور ضمن نطاق عملها وعلى مدار الساعة، في حين أنه تم تنظيم ٢٠ مخالفة متنوعة تتعلق باستخدام الهاتف الجوال أثناء قيادة المركبة، والمرور باتجاه معاكس، وتشويه لوحات المركبات محل المخالفة، منوهاً إلى أنه تم إصدار ما يقارب ٤٠٠ إجازة سوق منذ بداية العام الجاري بين تجديد ولأول مرة.

منذ بداية العام الحالي لا مشاريع جديدة في السويداء الكفيري: عدم الالتزام بتعاميم رئاسة الوزراء يفاقم قضية فروقات الأسعار العمل على إنهاء مشروع القصر العدلي الجديد

السويداء - صبير صيموعة

بين مدير الشركة العامة للبناء والتعمير في السويداء برجس الكفيري عدم قيام الشركة بالتعاقد على تنفيذ أي مشروع جديد منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه والذي يعود إلى كون الشركة العامة للبناء تعتبر إحدى الجهات المنفذة لمشاريع القطاع العام وعدم طرح مشاريع جديدة في المحافظة نهائياً وفي كل الدوائر والمؤسسات الحكومية حال دون وجود أي مشروع. وفي تصريح له لـ«الوطن»، أكد الكفيري أن طرح المقاولين لفكرة تفصيل القطاع العام على الخاص من ناحية التعاقد غير دقيقة وخاصة أنه خلال الفترة الأخيرة تم التوحيد بين القطاعين العام والخاص في كثير من الأمور مثال توحيد سعر مادة المازوت لدى القطاعين، إضافة إلى طرح المشاريع حيث يقوم القطاع العام شأنه شأن القطاع الخاص بالتقديم على المناقصات على تلك المشاريع.

وأضاف: علماً أن القطاع الخاص يتميز بكثير من القضايا على القطاع العام وأولها الأليات التي تعتبر جديدة مقارنة مع القطاع العام، فضلاً عن أن استهلاكها مادة المازوت أقل من الخفصصة لأليات القطاع العام، علماً أن نسبة تفضيل القطاع العام



نققات العمال ضمن القطاع الإنشائي العام، وأضاف: نحن كقطاع عام نعاني الكثير من القضايا التي يعاني منها القطاع الخاص من تبرير المدة وفروقات الأسعار والتي تعتبر الإشكالية الأساسية في عمليات التعاقد لأنه عند طرح أي مشروع وريماً تجري عمليات

على الخاص لا تتجاوز ١٠ بالمائة، وأشار إلى أن محافظ السويداء وجه بإعطاء مشاريع القطاع العام لشركات القطاع العام على أن تعطى بعض الأعمال ذات الاختصاص التي لا توجد ضمن القطاع المازوت أقل من الخفصصة لأليات القطاع العام، علماً أن نسبة تفضيل القطاع العام

يعود إلى عدم الالتزام بتعاميم رئاسة مجلس الوزراء والتعاميم المالية والتي تقضي أن يتم تقديم تبرير المدة وفروقات الأسعار لكل مشروع شهرياً مع الكشف المقدمة. وأضاف: ولكن ما يحدث في السويداء أنها تبقى حتى نهاية المشروع والذي تعود أسبابه إلى وجود لجنة تبرير موحدة لجميع دوائر المحافظة والذي يؤخر من عمليات الشوف على جميع المشاريع وقبول التبريرات وفروقات الأسعار حيث من المفترض أن تكون لكل دائرة ومؤسسة لجنة تبرير لضمان الحصول على فروقات الأسعار بناء على الكشف المقدمة شهرياً. ولفت الكفيري إلى أن عمل الشركة حالياً ينحصر بأعمال مشروع السكن الشبلي المتضمن إنشاء ثلاثة أبراج والتي جرى الإعلان عنها خلال العام الماضي.

وأضاف: كما يتم العمل على إنهاء مشروع القصر العدلي الجديد حيث تنحصر الأعمال المتبقية على التجهيزات والتي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة منها مجموعة المضخات التي تحتاج إلى أكثر من مليار ونصف المليار حسب أسعار السوق ولوحات التحكم والمقسم وأكد أن الإشكالية تنحصر كثير من جوانبها بعدم التعاقد على كثير من المشاريع المعلن عنها وهي المعاناة الحقيقية التي تعترض تنفيذ المشاريع.

التعاقد من الإعلان وتقديم العروض وقضيا يصبح المشروع بحاجة إلى تقديم فروق أسعار جراء عدم نيات أسعار المواد في الأسواق. وأكد الكفيري أن تفاقم قضية فروقات الأسعار في المشاريع على ساحة المحافظة

أغلبية الإنتاج ذهب لمعامل دمشق وريفها ونطالب بإتخاذ المربين من استغلال التجار على غير العادة.. انخفاض ملحوظ بأسعار الحليب والألبان والأجبان بالقيظرة

كيلو اللبن أصبح بـ٧ آلاف بعدما كان بـ٨٥٠٠ ليرة والجبنه انخفض سعرها ٥ آلاف ليرة

القيظرة - خالد خالد

اعتاد المواطن على ارتفاع أسعار المواد المستهلكة بشكل يومي ولكن على غير العادة فقد انخفض سعر الحليب ومشتقاته بنسبة جيدة مؤخراً وذلك بسبب زيادة كميات الإنتاج في المحافظة نتيجة لاداء الأبقار والتي يصل عددها لنحو ٣٤٥٨٩ ألف رأس، إضافة إلى وجود أكثر من ٢٢٩ ألف رأس من الأغنام و٢٩ ألف رأس من الماعز، إضافة إلى كثرة المراعي وقلة استخدام الأعلاف.

وفي قراءة سريعة للأسعار التي تتفاوت من ورشة إلى أخرى فقد انخفض سعر كيلو الحليب نحو ألف إلى ١٥٠٠ ليرة، حيث كان يباع ما بين ١٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠٠، أما اللبن فقد انخفض بمقدار ١٥٠٠ فقد كان يباع بـ ٨٥٠٠ وأصبح سعره ٧ آلاف ليرة، والجبنه البلدية انخفض سعرها إلى ٣٥ ألف بعدما كانت تباع بنحو ٤٠ ألف، واللبنه الطرية انخفض سعرها إلى ٣٠ ألف بعدما كانت تباع بـ٣٣ ألفاً.

وفي هذا السياق أعلن صاحب معمل لإنتاج الألبان والأجبان عن تخفيض الأسعار لجميع المواد المنتجة بالعمل خلال شهر رمضان المبارك، حيث أصبح كيلو اللبن البقري بـ٧ آلاف ليرة والغنم بـ٤ آلاف، واللبنه الطرية انخفض سعرها من ٢٨ ألفاً إلى ٢٣ ألفاً.

وفي تصريح له لـ«الوطن»، أكد صفر أن المحافظة بالتنسيق مع الجهات المعنية تسعى لاستقرار أسعار الألبان والأجبان، ووضع آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية من ناحية أسعار الحليب، وضمان انسيابية نقل مادة الحليب من المربي إلى المنتج ومن ثم للمستهلك، كما تم تكليف دائرة الأسعار

كثرة الولادات ووجود فائض من المادة وتوفر المراعي الطبيعية، إضافة إلى قلة اعتماد المربين على الأعلاف خلال هذه الفترة من السنة، مقدراً إنتاج القيتيرة من الحليب بنحو ٤١ ألف طن حسب إحصائيات مديرية الزراعة بالجولة الإحصائية الأخيرة، وأغلبية الإنتاج ذهب لمعامل دمشق وريفها.

وفي تصريح له لـ«الوطن» أشار محيرس إلى أن الفلاح يعاني بشكل دائم، موضحاً أنه عند زيادة الإنتاج يعاني صعوبات تصريف المادة وتعرضه لاستغلال التجار وشراء المادة بسعر أدنى من التكلفة، عدا معاناة المربين وشكواهم الدائمة من الادوية البيطرية بسبب فعاليتها الضعيفة والأجور الكبيرة للأطباء والمراقبين البيطريين، وارتفاع أسعار الأعلاف خلال فصل الشتاء.

وأضاف محيرس: كما أن كمية العلف المدعوم والذي يوزع من مؤسسة الأعلاف غير كافية ولا تعطي كمية حليب، وغياب المراعي الطبيعية، مطالباً بوضع تسعيرة موحدة للحليب تكون مقبولة لأصحاب مراكز تجميع ونقل الحليب ومعامل الألبان بهدف الوصول إلى آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية وضمان انسيابية توافر ونقل مادة الحليب من المربي إلى المنتج ومن ثم للمستهلك.

كما دعا إلى ضرورة إتخاذ المربين من استغلال التجار وجامعي الحليب من خلال إيجاد سعر عادل يلائم المربي وجامعي الحليب ومعامل الألبان مع ضرورة تأمين المستهلك الحليب ومشتقاته وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية لمعامل الإنتاج بحيث يكون السعر مناسباً وخاصة أن أبناء القيتيرة من أصحاب الدخل المحدود.

